

## حقوق الأقلية وفقاً لحكام القانون الدولي العام

دكتور / ايمن عبد العزيز سلامه  
مدرس القانون الدولي العام  
عضو المنظمة العربية لحقوق الانسان

## حقوق الاقليات وفقا لأحكام القانون الدولي العام

### مقدمة

هل من الضروري التذكير بأن الحق في المساواة من المفاهيم الأساسية التي تتضمنها الحقوق والحريات الأساسية للكائن الحي . فأول ما تطالعنا به ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو الحقوق المتساوية والثابتة لجميع أعضاء الأسرة البشرية ، ويؤكد الاعلان على أنه " يولد جميع الناس متساويين في الحقوق والكرامة" .

ونجد هذه المبادئ مجددا في ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وتنص ، بشكل عام كل الوثائق الدولية الخاصة بحماية الحقوق والحريات الأساسية ، على مبادئ عامة تحرم كل أشكال التمييز . ونلاحظ ، في مقابل هذه المبادئ العامة ، ان الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية تتمتع بحقوق خاصة ، وهذا ما نصت عليه المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :

" لا يجوز ، في الدول التي توجد فيها أقليات أثنية أو دينية أو لغوية ، أن يحرم الأشخاص المنتسبون الى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم واقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم ، بالاشتراك مع الأعضاء الاخرين في جماعتهم" .

على ان السؤال المطروح هنا : كيف نستطيع ان نفسر هذا الحق المنصوص عليه انفاً ، والذي يبدو وكأنه مخالف لمبدأ المساواة العامة للمواطنين في اطار ما تفرضه الحماية الدولية لحقوق الانسان ؟

يتطلب الجواب على هذا السؤال ، بادى ذى بدء ، دراسة مفهوم المساواة ، ومن ثم مقارنته بمبدأ حماية حق الاقليات .

## أولا- مفهوم المساواة ومضمونه

ظهر مبدأ المساواة ، وكما نصت عليه الاتفاقيات ، كقاعدة عامة ، بصيغ سلبية ، بمعنى انه يحرم أى تمييز .  
وإذا تفحصنا بدقة ما تنطوى عليه هذه الصيغ ، لفوجئنا بان ما تحرمه مثل هذه الاتفاقيات هو التمييز فى ممارسة الحقوق التى تنص عليها .  
فقد اكدت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان فى القضية الخاصة (ببعض جوانب التعليم اللغوى فى بلجيكا) بان مبدأ عدم التمييز الذى نصت عليه المادة 14 من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ، يمكن اعتبار جزءا لا يتجزأ من المواد الخاصة بالحقوق والحريات . وجاء أيضا فى حكم المحكمة: "ليس من الداعى التفريق ، فى هذا الخصوص ، بين طبيعة هذه الحقوق والحريات وبين الالتزامات الناجمة عنها والبحث مثلا عما اذا كان الحق الواجب احترامه يتطلب تصرفا ايجابيا او مجرد امتناع"

وحتى لو استنتجنا ، من تفسير حرفى للمواد التى تحرم كل تمييز ، بان هذه المواد ليس لها وجود مستقل عن تلك المرتبطة بها : أى المواد التى تحمى الحقوق والحريات الأساسية .  
فيجب ألا ننسى هنا الفرضية التى اخذت بها منظمة الأمم المتحدة فى عام 1949 ، وملخصها :

يجب النظر الى مفهوم المساواة بشكله الواسع ، اى المساواة بجانبها الاخلاقى والقانونى والمساواة فى الكرامة والحقوق ، والمساواة فى الفرص فيجب ان يكمل مفهوم المساواة عمليا مفهوم المساواة فى الحقوق ومن الممكن ان ينظر الى الحق فى المساواة وكأن له كيانا مستقلا وعمليا يتجاوز ما تنص عليه شكليا الصكوك الدولية من حقوق محمية . ونستطيع عمليا ان نقول بان مبدأ عدم التمييز الذى ينص عليه كل من العهدين الدوليين لحقوق الانسان ، لا ينال أبدا من مفهوم المساواة الذى أشارت اليه ديباجتى هذين العهدين ، ولا المفهوم الذى نص عليه الاعلان العالمى .

ويجب ان نضيف هنا بان بعض مواد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان ، تنص بشكل واضح على مفهوم المساواة فتوضح المادة 7 من الاعلان العالمى لحقوق الانسان بان الجميع سواسية امام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متساوية دون اى تمييز ونجد هذا

المبدأ مطابق عمليا لما تنص عليه المادة 24 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان والمادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويذهب هذا العهد الى ابعد من مجرد تقرير هذا المبدأ حيث يقرر بأن القانون يجب أن يحرم أي تمييز وأن يضمن لكل الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد التمييز ونستطيع أن نقول باننا عدنا بهذا الشكل الى الصيغة السلبية لمبدأ المساواة أي تحريم التمييز.

ويظهر مع ذلك وبمظهر مختلف شكلا اخر من المواد حين نسعى لتحديد مضمون مبدأ المساواة، ويتعلق هذا النوع من المواد بالمساواة أمام القضاء ونجد مثلا عليه المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تعلن بأن الجميع متساوون أمام القضاء ونتعرف، من مراجعه هذه المادة ، على الالتزامات الخاصة بمضمون مبدأ المساواة التي لا تعد مجرد مساواة صوريه بل هي مساواة فعلية أيضا فتتص الفقرة 3 من هذه المادة على ان: لكل متهم بجريمه ان يتمتع اثناء النظر في قضيته وعلى قدم المساواة بمجموعه من الضمانات التي ليست في حقيقتها مجرد مساواة صوريه بل هي تضمن عدم التمييز بكل ما تعنيه هذه الكلمة. فيجب ان يعلم المتهم بطبيعته الاتهامات الموجهه اليه واسبابه ، وفي لغة يفهمها - مما يتطلب ترجمه عريضه الاتهام ووجود مترجم وللمتهم الحق ايضا بان يزود مجانا بمترجم اذا كان لايتكلم أو لا يفهم اللغة المتداوله اثناء جلسات المحاكمة ويجب أن يندب له من يدافع ، عنه ودون تكليفه بأى أجر ، اذا كان لا يستطيع دفع هذا الاجر وتنص كل من الاتفاقيتين الاوربيه والا مريكيه لحقوق الانسان على مواد مشابهه لتلك التي ذكرناها انفا .

وبامكاننا أن نقيس على الحالة السابقة ما نجده واضحا فى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتوضح المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان بأنه يجب اتاحة التعليم العالى للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما الأخذ تدريجيا بمجانبة التعليم

## ثانيا- الاقليات والحق فى المساواة الفعلية

لقد قام العديد من الباحثين والهيئات الدولية بوضع عدة دراسات وعلى مستوى رفيع تناولت بالبحث الوضع القانونى للأقليات وحقوقهم الواجب ضمانتها ونريد من جبهتنا ان نلخص وجهه نظرنا فيما يخص حق الاقليات فى المساواة الفعلية .

أن موقف القانون الدولى ومن حيث المبدأ جد واضح فى هذا الخصوص فبالعودة الى اجتهادات القضاء الدولى ، فان المساواة التى يجب تحقيقها للأقليات يجب ان تكون مساواة فعلية وليست مجرد مساواة شكلية ، مما يعنى أن تتجنب مواد القانون تقرير ايه معاملة تفضيليه اى تميزيه . فيجب ان يتحقق تحريم التمييز على المستويين النظرى والعملى . والاجتهاد الاكثر وضوحا فيما نحن بصدده هو الراى الاستشارى الذى اصدرته محكمه العدل الدوليه الدائمه فى ٦ / ٤ / ١٩٣٥ م والخاص بقضيه ( مدارس الأقليات فى البانيا ) حيث اوضحت أن الفكرة التى تمخضت عنها الاتفاقيات الخاصه بحمايه الأقليات هى أن نضمن لفئات اجتماعيه ينتمى أفرادها لعرق خاص ، او ينطقون بلغه معنيه ، او يدينون بديانه ما ، على خلاف الفئات الاجتماعيه الاخرى التى يشكل

مجموعها سكان دوله ما ، امكانيه التعايش السلمى والتعاون المثمر مع هؤلاء السكان مع المحافظه على السمات التى تميز هذه الاقليات عن غالبية السكان والوفاء باحتياجاتهم الخاصه ويجب الأخذ بعين الاعتبار لتحقيق هذا الهدف أمرين ضروريين نصت عليهما الاتفاقيات الدوليه : اولاً ،التأكد من ان المواطنين الذين ينتمون الى اقلية عرقيه او دينيه او لغويه هم على قدم واحد من المساواة مع بقية مواطنى الدوله ثانياً ، ان يؤمن للأقليات كل الوسائل الضروريه التى تمكنهم من حمايه مميزاتهم العرقيه والحافظ على تقاليدهم وعاداتهم الوطنيه . ويرتبط كل من هذين الأمرين ببعضها بشده لانه لايمكننا ان نتصور تحقيق ايه مساواة بين الأغلبيه والاقليات اذا كانت هذه الاخيره محرومه من مؤسساتها او مضطرة للتخلى عما يميزها كأقليات . وتلخص بدقه هذه الفقره من حكم المحكمه وضع الاقليات فيما يتعلق بمبدأ المساواة والذى سبق ان اشرنا اليه فى البدايه .

يجب ان نلاحظ، بالعودة الى الفقرة التي نحن بصددنا ، ان ما نصت عليه المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من انه لا " يجوز في الدول التي توجد فيها اقلية اثنية او دينية او لغوية ان يحرم الاشخاص المنتسبون الى الاقلية المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة او المجاهرة بدينهم واقامه شعائره او استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاعضاء الاخرين في جماعتهم " ، قد اثار عدة مناقشات وبخاصه في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحمايه الاقلية التي تنتخبها لجنة حقوق الانسان في ٣ / ٢ / ١٩٨١ م وكان السؤال موضوع النقاش : هل يجب تفسير المادة ٢٧ وكأنها تلزم الدول بمجرد امتناع فيما يخص الاقلية المتواجده فيها " لا يجوز ان يحرم الاشخاص المنتسبون الى اقلية " ، ام يجب عليها ان تتخذ اجراءات ايجابية في هذه الخصوص ولا تسمح الاعمال التحضيرية للعهد بالاجابه على هذا السؤال .

لقد لوحظ ان عدت اتفاقيات دولية ، ابرمت داخل اطار هذه النظام تعترف بضرورة اتخاذ اجراءات ايجابية تضع الاقلية على قدم واحد من المساواة مع بقية سكان الدولة .

فتصرح مثلا الفقرة ٢ من المادة ٢ من الاتفاقية الدولية لازلت كافه اشكل التمييز العنصرى التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة والتي وضعت تحت تصرف الدول الاعضاء للتوقيع والتصديق في ٢١ / ١٢ / ١٩٦٥ م بما يلي :

تقوم الدول الاطراف عند اقتضاء الظروف الاقتصادية والميدان الثقافى اقتضاء الظروف الاقتصادية والميدان الثقافى ولميادين الاخرى لتامين النماء الكافى والحمايه الكافيه لبعض الجماعات العرقية بعد بلوغ الاهداف التي اتخذت من اجلها وتعترف المادة ٥ من الاتفاقية الخاصه بمكافحه التمييز في مجال التعليم والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في ١٤ / ١٢ / ١٩٦٠ م بحق اعضاء الاقلية الوطنيه في ممارسه انشطتهم التعليميه بما في ذلك اقامه المدارس وادارتها فضلا عن استخدام او تعليم لغتهم الخاصه " ولكن بشرط " الا يكون مستواه التعليم ادنى من المستوى العام الذى تقرر السلطات المختصه ، ولا يتحقق بالطبع شرط المساواة في التعليم اذا لم تتخذ الدولة المعنيه الاجراءات الايجابيه التي تضع هذه المساواة موضع التنفيذ .

## الخاتمة:

خلصنا مما سبق الى انه لا يمكن، بهذا الشكل، تطبيق الشرط الأساسي للمساواة في المعاملة، والذي تتضمنه كل الوثائق الدولية التي تحمي حقوق الانسان، الا اذا اتخذت الاجراءات الايجابية الكفيلة بتحقيق المساواة الفعلية ولا تناقص هذه الاجراءات في حقيقتها مبدأ عدم التمييز . واذا رفضنا الاعتراف بضرورة اتخاذ مثل هذه الاجراءات فان مجموعه لا بأس بها من المواد التي تتضمنها الوثائق الدولية – وبخاصه تلك التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – لن يكون لهم مغزى حقيقي . فحماية حقوق الأفراد الذين ينتمون لأقليات عرقية أو دينية أو لغوية لها شرط مكمل يتمثل في الاعتراف بمبدأ عدم التمييز الذي هو في حقيقته شرط مكمل لحماية حقوق الأفراد .

واذا طبقنا هذا المبدأ القانوني الاصيل في مجال حماية حقوق الانسان بشكل عام، وحمايه حقوق الاقليات واحترام حريتهم في مصر، لما شعرت ايه اقلية او طائفه في مصر باى نوع من انواع الاضطهاد والذي يتساس على العقيدة او الطائفه او المذهب او الجنس او العرق ..... الى اخره. ان احترام حقوق الانسان الاساسيه ومنها الحق في اعتناق عقيدته معاينه هو حق طبيعي فطري ، ولقد اكدت على ذلك العديد من احكام المحكم الوطنيه المختلفه في مصر .

بيد ان العبرة ليست بالاحكام والنصوص، ولا ايضا بما يختلج في النفوس ، ولكن ما يترجم الى واقع منظور وملموس .